

## تقرير التنافسية العربية 2007

### الحفاظ على زخم النمو

بفضل معدلات النمو العالمي وأسعار النفط الأكثر ارتفاعاً في تاريخه، يشهد العالم العربي معدلات نمو عالية للسنة الرابعة على التوالي. وقد أسهمت جهود الإصلاح التي أطلقت في العقود القليلة الماضية في تحقيق هذه النتائج المنفوقة لكن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيها. ويتيح مناخ النمو الحالي فرصة أمام الاقتصاديات كافة في المنطقة لتعزيز تنافسية اقتصادياتها وتحسين هياكلها المؤسسية.

على هذه الخلفية، يسعى تقرير التنافسية العربية للعام 2007 إلى تحديد حلول ملموسة لمعالجة القيود التي تعيق نمواً أسرع. ويرتكز على تقييم أداء التنافسية في الدول العربية مقارنةً مع نظيراتها من العالم وهو ما يبرز تنوع الاقتصاديات في المنطقة. وقد تم استكمال التحليل باقتراح استراتيجيات لتعزيز تنافسية بعض القطاعات المحددة التي تعتبر محركات محتملة للنمو مثل الرعاية الصحية والسفر والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأمين إضافة إلى النقل واللوجستية. وأخيراً، يعرض التقرير مقترح عن أسلوب التنمية الذي قد تسلكه منطقة الخليج في المستقبل.

وضع هذا التقرير المتميز مجموعة من الأكاديميين والخبراء في مجالات التخصص وهو يستقطب جمهوراً واسعاً بما في ذلك واضعي السياسات وأصحاب الشركات وأفراد الأسرة الأكاديمية. ارتكز التقرير على استطلاع رأي مدراء الشركات الذي أُنمّن كما هائلاً من المعلومات لم تكن متوفرة من ذي قبل وقد تم تلخيصها في نبذة مستقلة عن الدول العربية الثلاث عشرة.

## الملخص التنفيذي وبيانات عن الدول

مارغريتا دريزنيك هانوز  
المنتدى الاقتصادي العالمي

شريف الديواني  
المنتدى الاقتصادي العالمي

طارق يوسف  
كلية دبي للإدارة الحكومية



كلية دبي للإدارة الحكومية  
DUBAI SCHOOL OF GOVERNMENT

# تقرير التنافسية العربية 2007

## الحفاظ على زخم النمو

الملخص التنفيذي وبيانات عن الدول

مارغريتا دريزنيك هانوز  
المنتدى الاقتصادي العالمي

شريف الديواني  
المنتدى الاقتصادي العالمي

طارق يوسف  
كلية دبي للإدارة الحكومية



المنتدى الاقتصادي العالمي  
جينيف

©جميع الحقوق محفوظة  
للمنتدى الاقتصادي العالمي 2007

صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي  
www.weforum.org

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة نشر أي جزء من هذا  
التقرير وحفظه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أكان  
إلكترونيًا أم آليًا أو عن طريق النسخ أو غير ذلك من دون إذن  
مسبق من المنتدى الاقتصادي العالمي.

صدر تقرير التنافسية العربية 2007 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في  
إطار شبكة التنافسية العالمية.

ترجم الملخص التنفيذي والبيانات عن الدول في كلية دبي للإدارة  
الحكومية.

البروفيسور كلاوز شواب. الرئيس التنفيذي

#### المحررون

مارغاريتا درينزيك هانوز. خبير اقتصادي أول. المنتدى الاقتصادي العالمي  
شريف الديواني. مدير قسم الشرق الأوسط. المنتدى الاقتصادي العالمي  
طارق يوسف. عميد كلية دبي للإدارة الحكومية

#### من المنتدى الاقتصادي العالمي:

##### شبكة التنافسية العالمية

فيونا باوو. مستشار أول  
جينيفير بلانك. خبير اقتصادي أول  
كيارا براون. مدير اجتماعي أول  
تياري غاير. خبير اقتصادي  
إيرين ميا. خبير اقتصادي أول  
أفيقا راجزيك. منسق الفريق

##### فريق الشرق الأوسط

ناديا بوليفيا. مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
دانيال دافيس. مدير مساعد  
صفيان خطيب. زميل القيادة العالمية  
كريم سحناوي. زميل القيادة العالمية

##### فريق أفريقيا

ستيفان أورتييل. باحث مشارك

#### من كلية دبي للإدارة الحكومية

بول داير. باحث مشارك

نتوجه بجزيل الشكر إلى هوب ستيل على تحريرها هذا التقرير وإلى  
ها نغوين على التصميم والرسوم في التقرير.

كلمتنا بلد وأمة كما استعملنا في هذا التقرير لا تشير في كل  
الحالات إلى وحدات جغرافية تشكل دولاً كما هو متعارف عليه في  
القوانين والممارسات الدولية. هاتان العبارتان تشيران إلى مناطق  
جغرافية محددة تتمتع باستقلالية اقتصادية قد لا تكون دولاً بحد  
ذاتها لكنها موضع بيانات إحصائية منفصلة خاصة بها.

---

## المحتويات

### ملخص تنفيذي ..... 1

مارغاريتا دريزنيك هانوز، المنتدى الاقتصادي العالمي  
شريف الديواني، المنتدى الاقتصادي العالمي  
طارق يوسف، كلية دبي للإدارة الحكومية

### بيانات عن الدول

### لائحة الدول ..... 7

### بيانات عن الدول ..... 8



## ملخص تنفيذي

مارغريتا دريزنيك هانوز، المنتدى الاقتصادي العالمي

شريف الديواني، المنتدى الاقتصادي العالمي

طارق يوسف، كلية دبي للإدارة الحكومية

يعرف العالم العربي معدلات نمو عالية للسنة الرابعة على التوالي وذلك بفضل أسعار النفط المرتفعة والروابط التجارية العالمية المتزايدة. وقد أسهمت جهود الإصلاح التي أطلقت في العقود الماضية في تحقيق هذه النتائج المتفوقة لكن المنطقة لا تزال بعيدة عن تحقيق قدرات النمو الكاملة المتوفرة فيها. وفي إطار اقتصادي عالمي يتميز بنسب متسارعة من الاندماج بالأسواق والتي تترافق مع تقسيم أوضح للعمل، سوف يتطلب الحفاظ على دفع النمو الحالي في المنطقة تسريع الإصلاحات الاقتصادية.

وتوفر الظروف الحالية فرصة مناسبة للمضي قدماً بالإصلاح بهدف تحسين التنافسية الوطنية. وتشير المعلومات الأولية إلى أن واضعي السياسات يتخذون خطوات في هذا الاتجاه. خلال السنوات القليلة الماضية، قد ترجمت العديد من المبادرات بنجاح على أرض الواقع. ومن الطبيعي أنه مع تنوع الاقتصادات العربية أن نشهد تفاوتاً في اعتماد الإجراءات المناسبة وتحديد الأولويات بين الدول العربية. لكن مناخ النمو الحالي يتيح فرصة أمام الاقتصادات الإقليمية لإنشاء هياكل اقتصادية ومؤسسية أكثر منافسة.

على هذه الخلفية، يسعى تقرير التنافسية العربية للعام 2007 إلى تحديد حلول ملموسة لمعالجة القيود التي تعيق نمواً أسرع. كما يقترح إستراتيجيات لتعزيز التنافسية في قطاعات مختارة ذات إمكانيات كبيرة. إن هذا النهج القاضي بإزالة الحواجز مع تأمين مناخ مناسب لتنمية بعض القطاعات قد نجح في بعض دول المنطقة مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة. ويدرس التقرير إمكانية نسخ الحالات الناجحة تلك في اقتصادات أخرى من المنطقة. يناقش الجزء الأول العقبات التي تعيق النمو، بينما يحلل القسم الثاني الإجراءات المطلوبة لتعزيز النمو في عدد من القطاعات في المنطقة. وينظر التقرير في جزئه الثالث والأخير في المستقبل.

في الجزء الأول، الفصل الأول بقلم مارغريتا دريزنيك هانوز وطارق يوسف يسلط الضوء على العوامل والسياسات التي قد تسهم في تعزيز أداء النمو في المنطقة وذلك من خلال تقييم التنافسية الوطنية في الدول العربية بإخضاعها لمقارنة معيارية بحسب المعايير الدولية. ويرتكز التحليل على مؤشر التنافسية العالمي الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يرتكز على مفهوم يعتبر أن التنافسية هي مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات الداعمة للمكاسب المستخدمة في الإنتاجية وبالتالي للنمو الاقتصادي في المدى المتوسط. رغم أن هذا

الفصل يعتمد منهجية تقرير التنافسية العالمية، إلا أنه تم إدخال تعديل بسيط في المنهجية للأخذ بمزايا اقتصاديات تعتمد إلى حد بعيد على الموارد الطبيعية. وتعطي النتائج صورة مفصلة عن مواطن قوة المنطقة بالإجمال لجهة المنافسة ومواطن القوة المسجلة في كل دولة على حدة. كما تشير إلى مجموعة من التحديات الواجب معالجتها.

ويظهر الترتيب المعروض في الجداول أ، وب، وج، أسلفه تنوع الاقتصادات العربية. ويوضح هذا الترتيب أداء الدول العربية لجهة التنافسية مقارنة مع المعايير ذات العلاقة - اقتصاديات في مناطق أخرى من العالم تمر في مرحلة التنمية نفسها. وقد اتضح أن العديد من الدول العربية قد قطعت شوطاً كبيراً في تحسين التنافسية فيها مقارنة مع وضعها في الماضي لكن مقارنة مع نظيراتها في مناطق أخرى من العالم يبقى العديد منها. لاسيما تلك المصدرة للنفط متأخراً.

حدد الكاتبان عدداً من التحديات يجب معالجتها في المستقبل القريب لتحسين أداء المنافسة في المنطقة والحفاظ على دفع النمو. والواقع أن المخرجات التعليمية مقلقة للغاية لاسيما إذا ما أخذنا في عين الاعتبار معدلات البطالة المرتفعة في العديد من الدول والحاجة إلى تنوع اقتصادياتها. وهنا نجد تفاوتاً في تحدي تحسين التعليم من دولة إلى أخرى. ما زالت بعض الدول تعاني من معدلات أمية مرتفعة في حين تسعى دول أخرى إلى جعل أنظمة التعليم فيها تتلاءم بشكل أفضل مع حاجات اقتصاد تنافسي. وإن بقيت مواطن التقصير هذه دون حل، قد تبدل مسار التنمية المستقبلية في الاقتصادات التي تنتشر فيها.

وبفعل معدلات البطالة المرتفعة وزيادة عدد السكان، تجد حكومات المنطقة نفسها تحت ضغوط مضاعفة لتحديث نماذج سوق العمل القائمة والتي تخضع في بعض الدول إلى أنظمة صارمة وغالباً ما تعتمد كثيراً على القطاع العام والعمالة الوافدة. ولا شك أن زيادة مرونة أنظمة وقوانين العمل وتعزيز التركيز على المكافأة بحسب الجدارة خطوتان في الاتجاه الصحيح يرحب بهما. ويخلص الفصل إلى أن عدد من دول المنطقة سوف يعاني من عدم توازن على مستوى الاقتصاد الكلي. في حين تعاني الدول غير النفطية من عجز في الميزانية والدين العام. من جهة أخرى، تتمتع الدول المصدرة للنفط بأموال وافرة في الميزانية، لكن يتعين عليها أن تعالج معدلات تضخم مرتفعة ناجمة عن الزيادة في السيولة.

في مداخلة الشاملة بعنوان "المبادرات الأمريكية الأخيرة للتجارة الحرة مع الشرق الأوسط: فرص من دون ضمانات"، حلل روبرت ز. لورانس الآثار

الجدول رقم 1.1: ترتيب العالم العربي 2007 في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة مع العالم: مجموعة الدول الثالثة\*

ترتيب التنافسية العالمية 2007		
الدولة / الاقتصاد	المرتبة	العلامة
سويسرا	1	5.81
فنلندا	2	5.74
السويد	3	5.73
الدنمارك	4	5.70
سنغافورة	5	5.62
الولايات المتحدة	6	5.62
اليابان	7	5.62
ألمانيا	8	5.60
هولندا	9	5.57
بريطانيا	10	5.53
النرويج	11	5.46
هونغ كونغ	12	5.45
تايبوان. الصين	13	5.40
أيسلاند	14	5.40
إسرائيل	15	5.38
كندا	16	5.36
فرنسا	17	5.34
النمسا	18	5.32
أستراليا	19	5.30
بلجيكا	20	5.28
إيرلندا	21	5.22
نيوزيلاندا	22	5.17
اللوكسمبورغ	23	5.15
جمهورية كوريا	24	5.12
إستونيا	25	5.12
إسبانيا	26	4.79
جمهورية تشيكيا	27	4.72
باربادوس	28	4.71
الإمارات العربية المتحدة	29	4.67
سلوفينيا	30	4.64
البرتغال	31	4.60
قطر	32	4.56
المجر	33	4.53
إيطاليا	34	4.47
مالطا	35	4.44
الكويت	36	4.42
قبرص	37	4.35
اليونان	38	4.33
البحرين	39	4.30
ترينيداد وتوباغو	40	4.06

\* تشمل المجموعة الثالثة الاقتصاديات التي تدفعها الابتكارات (الدول في المرحلة الثالثة من التنمية وتلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة)

الجدول رقم 1.2: ترتيب العالم العربي 2007 في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة مع العالم: مجموعة الدول الثانية\*

ترتيب التنافسية العالمية 2007		
الدولة / الاقتصاد	المرتبة	العلامة
ماليزيا	1	5.13
تشيلي	2	4.85
تونس	3	4.72
لاتفيا	4	4.60
تايلاند	5	4.58
ليتوانيا	6	4.57
جمهورية سلوفاكيا	7	4.57
عمان	8	4.53
جنوب أفريقيا	9	4.42
بولندا	10	4.33
كوستاريكا	11	4.27
كرواتيا	12	4.27
الأردن	13	4.25
المكسيك	14	4.23
كزخستان	15	4.22
جزر موريشيوس	16	4.22
باناما	17	4.21
تركيا	18	4.18
اتحاد روسيا	19	4.13
جمايكا	20	4.13
السلفدور	21	4.12
كولومبيا	22	4.09
البرازيل	23	4.08
الأرجنتين	24	4.05
رومانيا	25	4.04
ليبيا	26	4.00
بلغاريا	27	4.00
بيرو	28	3.99
الجزائر	29	3.98
يوروغواي	30	3.97
مقدونيا	31	3.92
بوتسوانا	32	3.83
فنزويلا	33	3.80
جمهورية الدومينيكا	34	3.78
ناميبيا	35	3.78
الإكوادور	36	3.72
البوسنة والهرسك	37	3.72
صربيا ومونتينيغرو	38	3.71
ألبانيا	39	3.49
سورينام	40	3.45

\* تشمل المجموعة الثانية الاقتصاديات التي تدفعها الفعالية (الدول في المرحلة الثانية من التنمية وتلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة)

الصعوبات في ثلاثة مجالات: أولاً، في علاقتها مع شركاء آخرين تربطها بهم اتفاقيات (أهمهم الاتحاد الأوروبي)؛ ثانياً، لأنها تخلق صعوبات سياسية بسبب العلاقات المقربة مع الولايات المتحدة؛ ثالثاً، عند اعتماد التغييرات الاقتصادية والسياسية الضرورية لجني المنافع. في الفصل بعنوان "هل من شأن طفرة النفط الحالية أن تخل أزمة البطالة في الشرق الأوسط؟"، يستعرض بول داير وطارق يوسف توجهات سوق العمل في المنطقة منذ بداية طفرة النفط الأخيرة مع التركيز على خلق الوظائف والبطالة والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين مخرجات سوق العمل. ويلاحظ المؤلفان أنه رغم انخفاض معدلات

المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة المبرمة أخيراً بين دول عربية والولايات المتحدة على ضوء أهدافها المعلنة. يؤكد المؤلف، بشكل مقنع، أن طبيعة الاتفاقيات الأمريكية تتيح فرصاً جديدة أمام الدول العربية لكن لكي تتمكن هذه الأخيرة من الاستفادة منها بشكل كامل يتعين عليها اعتماد مجموعة إضافية من الإجراءات. وإذا ما أرادت الدول العربية أن تحصد المنافع كاملةً، عليها أن تدخل تحسينات على الأنظمة. كما أن زيادة الاندماج في المنطقة العربية عبر اعتماد مبادرات مثل اتفاقية التجارة الحرة في الشرق الأوسط (MEFTA) ضرورية أيضاً. إننا، قد تتسبب الاتفاقيات ببعض المشاكل بالنسبة إلى الدول العربية. وتظهر

الجدول رقم 1. ج: ترتيب العالم العربي 2007 في مؤشر التنافسية العالمية مقارنة مع العالم: مجموعة الدول الأولى\*

تقرير التنافسية العالمية 2007		
الدولة / الاقتصاد	المرتبة	العلامة
الهند	1	4.47
إندونيسيا	2	4.28
الصين	3	4.25
مصر	4	4.09
آذربايجان	5	4.09
الفلبين	6	4.02
المغرب	7	4.02
غواتيمالا	8	3.94
فيتنام	9	3.93
أوكرانيا	10	3.91
سريلانكا	11	3.90
سوريا	12	3.81
أرمينيا	13	3.78
جورجيا	14	3.75
مولدوفا	15	3.73
باكستان	16	3.69
هندوراس	17	3.62
منغوليا	18	3.61
كينيا	19	3.61
نيكاراغوا	20	3.55
تاجيكستان	21	3.50
بوليفيا	22	3.49
نيجيريا	23	3.49
بنغلاديش	24	3.48
غامبيا	25	3.45
كمبوديا	26	3.42
بينين	27	3.41
تنزانيا	28	3.40
باراغواي	29	3.35
جمهورية كيرجيز	30	3.33
كاميرون	31	3.32
غويانا	32	3.29
مدغشقر	33	3.29
نيبال	34	3.27
ليزوتو	35	3.24
أوغندا	36	3.21
زامبيا	37	3.21
موريتانيا	38	3.18
بوركينافاسو	39	3.10
مالاوي	40	3.09
زيمبابوي	41	3.07
مالي	42	3.04
إثيوبيا	43	3.00
موزامبيق	44	2.97
تيمور الشرقية	45	2.91
تشاد	46	2.64
بوروندي	47	2.62
أنغولا	48	2.50

\* تشمل المجموعة الثانية الاقتصاديات التي تدفعها العوامل (الدول في المرحلة الأولى من التنمية)

وقد تفاقم ذلك الوضع بسبب تراجع آليات تحويل الأموال والهجرة بين الدول النفطية والدول غير النفطية. كما أشار المؤلفان إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تواجه مشاكل هامة في إيجاد فرص عمل للمواطنين الراغبين في النفاذ إلى سوق العمل. ويرى المؤلفان أنه، بشكل عام، سوف تستمر المنطقة في مواجهة تحديات هامة في خلق وظائف ذات مستوى عالٍ للقوة العاملة المتزايدة خاصة الشباب والوافدين الجدد والنساء منهم. وسوف يتطلب رفع التحديات تخطي تدخل الحكومة في سوق العمل والإصلاحات الانتقائية والانتقال إلى إصلاحات شاملة تهدف إلى الحث على حس المبادرة وتطوير القطاع الخاص وتحقيق إدماج أسرع في التجارة العالمية وضمان تدفق الاستثمارات وتحقيق تقدم سريع في إصلاح نظم التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين والحكم الرشيد. في مداخلة سيمون غراي وماريو أي. بليجير المشجعة على التفكير بعنوان "منطقة مجلس التعاون الخليجي: تطوير الأسواق المالية والتنافسية والنمو الاقتصادي" دراسة للوضع الحالي لتطور الأسواق المالية في منطقة الخليج. ويؤكد أن تطور وقوة القطاع المالي في المنطقة سوف يعتمد على تنوع اقتصاديات دول الخليج وعلى الإدارة طويلة الأمد للموارد النفطية الكيميائية إضافة إلى مقدرة الخليج على تلبية حاجة المنطقة الأوسع وإلا ما استطاعت تلك الاقتصاديات توليد كمية كافية من الأعمال للحفاظ على القطاع المالي بعد تراجع أسعار النفط وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات دورية قوية. لكن يخلص المؤلفان إلى أنه يفترض بالقطاع المالي في منطقة الخليج أن يتمكن من دعم تنمية اقتصادية مستدامة واسعة النطاق ليس فقط بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فحسب إنما في المنطقة برمتها. ويعتبرا أن الوقت ما زال مبكراً لمعرفة إلى أي مدى المراكز المالية في منطقة الخليج قادرة على الارتقاء إلى المستويات العالمية. وقد تعترض بعض أوجه الحماية مثل القيود على الاستثمارات الأجنبية وتوظيف اليد العاملة الأجنبية السعي إلى تحقيق هذا الهدف. يبدأ الجزء الثاني بتحليل قطاع الخدمات الصحية. ينظر كل من منى مرشد وفكتور هيدغير وتوبي لامبرت في فصلهم بعنوان "الرعاية الصحية في مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص" في وضع خدمات الرعاية الصحية في المنطقة. يظهر تقييمهم لنيارات الرعاية الصحية في المنطقة أن الطلب على الرعاية الصحية سوف يزداد بشكل جذري نتيجة النمو السكاني وتقدمهم بالسن والتبدل في نماذج العوامل المضرة بالصحة. ويقدر أن نسبة الزيادة في الطلب على العلاج سوف تصل إلى 240% بحلول عام 2025 والطلب على أسرة المستشفيات سوف يصل إلى الضعف تقريباً وسوف تزيد تكلفة الحصول على الرعاية الصحية بخمسة أضعاف. والواقع أن الحكومات غير مستعدة لتلبية هذه الحاجات من خلال أنظمة الرعاية الصحية العامة وسوف تحتاج إلى دعم القطاع الخاص لجهة تأمين الخدمات وتمويلها. ويجدر إدخال تغييرات جوهرية على الأنظمة والسياسات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، يبقى التحديان الأهم في تطوير نظم تسديد المبالغ المدفوعة لقاء خدمات الرعاية الصحية



الممولة من قبل القطاعين العام والخاص وتطبيق مجموعة من معايير الجودة على مقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص. وسوف يجد مقدمو الخدمات من القطاع الخاص فرصاً عديدة للاختيار بين إبرام عقود مع الحكومة أو إدارة منشآت خاصة بهم. أخيراً، سوف يستفيد كبار الفاعلين من القطاع الخاص كثيراً من خلال العمل في أكثر من دولة. أما إمكانية تطوير قطاع السياحة في المنطقة، إحدى القطاعات التي عرفت أكبر نسبة نمو في السنوات الماضية، فقد كانت محور دراسة جينيفر بلانك وإيرين ميا في فصلهما بعنوان "تقييم تنافسية السفر والسياحة في العالم العربي". ارتكزت الدراسة على مؤثر تنافسية السفر والسياحة الجديد الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي وهو يقيس العوامل والسياسات التي تحفز على تطوير قطاع السفر والسياحة في دول مختلفة. في السنوات القليلة الماضية، كان قطاع السفر والسياحية أساسياً في جهود المنطقة لتنويع الاقتصاديات وجذب الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة. في معظم الدول، تم وضع إستراتيجيات لاستقطاب السياح وبالتالي ارتفع عدد الوافدين إلى المنطقة بنسبة تفوق نسبة النمو العالمية بثلاثة أضعاف. بالإجمال، يظهر التقييم جانساً في التنافسية في هذا القطاع. في حين أن بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة وتونس وقطر تتمتع بمناخ يؤمن أرضية ممتازة لتطوير قطاع سفر وسياحة تنافسي، تبقى دول أخرى متأخرة. وعلى الرغم من أن المنطقة تتمتع بمستوى عالٍ من التنافسية في الأسعار، يظهر ضعف في مجالين شائعين في معظم الدول هما تخلف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموارد طبيعية وثقافية لا تقارن مع أفضل الدول أداءً في العالم.

يحلل سوميترا دوتا وزينب كركي شلهوب وجيفري سامبولز في فصلهم بعنوان "تعزيز التكنولوجيا والابتكار: توصيات لتحسين تنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربي" إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسهام في الابتكار والتنمية في دول المنطقة. وقد وجدوا أن الجهود التي تبذلها الدول العربية لإدماج آخر الاكتشافات في مجال تكنولوجيا المعلومات مع نماذج اجتماعية واقتصادية وثقافية تقليدية تعطي ثمارها وقد انعكس هذا النجاح في الانتشار المتزايد لتكنولوجيات مثل الإنترنت والهواتف النقالة والاستخدام المتزايد لأدوات الحكومة الإلكترونية والتجارية الإلكترونية. ويخلص المؤلفون إلى أنه يتوقع أن تلعب السياسات دوراً أكبر من التكنولوجيا في تحديد وتيرة تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واعتبروا أن تشجيع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودعم تشكيل قطاع برمجيات عربي من بين السياسات المكتملة ذات الأولوية. وينطوي ذلك على استثمارات كثيرة سوف تتطلب نماذج تمويل جديدة لتعزيز البنية التحتية لهذا القطاع وقدراته. ويتعين على مثل هذه النماذج أن تعتمد على مبادئ المنافسة ومشاركة القطاع الخاص.

وهناك قطاع آخر يتمتع بإمكانات كبيرة لتنمية هو خدمات التأمين

وهي كانت محور الفصل بعنوان "تعزيز نمو وتنافسية قطاع التأمين في العالم العربي" بقلم بيتر فيانوس وماهر حمود. ويعتبر المؤلفان أن قطاع التأمين في المنطقة لم يحقق إمكاناته الكاملة بعد. إضافة إلى الأثر المباشر مثل خلق فرص عمل جديدة، من شأن خدمات تأمين أوسع وأكثر شمولاً أن تعزز التنمية الاقتصادية عامة من خلال تأمين قنوات للأموال لتستخدم في فرص استثمار أكثر فعالية مما يسمح بإدارة أفضل للمخاطر وبالتشجيع على الادخار على المدى البعيد. وقد سلط المؤلفان الضوء على مواطن الضعف في الأطر القانونية والتنظيمية القائمة وعلى الحاجة إلى زيادة صلاحيات واضعي الأنظمة وقد اعتبروا هذه المسائل عقبات أساسية تعيق تنمية هذا القطاع. ويعتقد أن تحسيناً في التنافسية قد يساعد على دفع الابتكار والتسعير التنافسي وأفضل الممارسات قديماً. كما يتعين على الحكومات أن تدعم التنسيق بين الشركات وإطلاق برامج توعية المستهلكين لتطوير القطاع من خلال تأمين منبر لتناغم المعايير ومشاركة أفضل الممارسات. وباعتبار أن الأسواق الوطنية صغيرة، قد يساهم التعاون بين واضعي الأنظمة في المنطقة في جذب المستثمرين الأجانب إليها مع إتاحة الفرصة لتبادل المعرفة وتحسين فعالية الهيئات المشرفة.

وتم النظر أيضاً في قطاع آخر ذات إمكانات واعدة هو قطاع الإجراءات اللوجستية والنقل في مقال بقلم فادي مجدلاوي وبولريتش كوغليز وسيمون كورج بعنوان "النقل والإجراءات اللوجستية في الشرق الأوسط على مفترق طرق". حلل المؤلفون إمكانات القطاع وتحوله إلى قطاع جوهري دولياً، وبفضل موقع المنطقة الجغرافي الذي يجمع بين أوروبا وآسيا وهي طريق تعرف نمواً كبيراً وكونها في صلب منطقة أوسع متاخمة لروسيا وباكستان وشمال أفريقيا قد تتمكن اكتساب حصة كبيرة من قطاع النقل والإجراءات اللوجستية العالمي والإقليمي. لا شك أن تطوير شبكة نقل وشبكة لوجستية إقليمية قوية ضروري لدعم تنافسية القطاعات وتنويع الاقتصاديات في العالم العربي. ومن شأن مثل هذه الشبكة أن تساعد على خلق فرص عمل جديدة. أخيراً، قد أظهرت التجربة أنه إلى جانب الموقع الجغرافي، هناك عاملان أسهما في بناء قطاع النقل والإجراءات اللوجستية بشكل ناجح: (1) إستراتيجية متطورة طويلة الأمد لهذا القطاع مع نظام تطبيق متماسك من خلال التركيز على الاستثمارات في البنى التحتية وتعديل السياسات والأنظمة و(2) تعزيز الخدمات الحكومية لدعم هذه الإستراتيجية.

وفي ختام التقرير، نظرة إلى المستقبل في فصل بعنوان "دول مجلس التعاون الخليجي والعالم: السيناريو لغاية 2025: تداعيات التنافس" بقلم نيكولاس دافيس وتشيمي هايشي في الجزء الثالث من التقرير. استناداً إلى سيناريوهات منطقة الخليج التي وضعها المنتدى الاقتصادي العالمي، قام المؤلفون بتحليل مدى تأثير السياسات والتطورات المستقبلية على التنافسية في دول الخليج وتنمية اقتصادياتها. وقد حددت السيناريوهات وجهين أساسيين سوف يرسمان معالم التنمية المستقبلية. الوجه الأول هو قدرة القادة السياسيين على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية

والسياسية وتعزيز حكم القانون في القطاعين العام والخاص. والثاني هو القدرة على تعزيز المخرجات التعليمية والنشاطات الابتكارية التي من المتوقع أن تقوّد مساعي التنويع في المستقبل. يحلل المؤلفون كل من السيناريوهات المستقبلية الثلاثة وأثر كل واحد منها على الأبعاد المختلفة المذكورة في مؤشر التنافسية العالمية، ويخلص الفصل إلى أن الوضع الحالي يؤمن فرصة للمضي قدماً بالإصلاحات التي سوف تضمن التنافسية على المدى البعيد وذلك لأن الاقتصاد العالمي الحالي ومعدلات النمو المرتفعة في منطقة الخليج مواتية لاتخاذ إجراءات قد لا يُرحَّب بها في بعض الأحيان.

ينتهي التقرير بقسم يتضمن تفاصيل عن الدول وعن الاقتصاديات التي تمت تغطيتها إضافة إلى جداول بيانات عن المتغيرات المستخدمة كمدخلات في بناء مؤشر التنافسية العالمية.

يعطي تقرير التنافسية العربية نظرة شاملة عن التنافسية الحالية في العالم العربي وعن التوصيات حول الإجراءات الواجب اتخاذها. وسوف تساعد تلك التوصيات واضعي السياسات في تحديد أولويات الإصلاح والاستثمار في دولهم وفي اتخاذ الخيارات الواعية في مصلحة الأجيال المقبلة.

---

# بيانات عن الدول

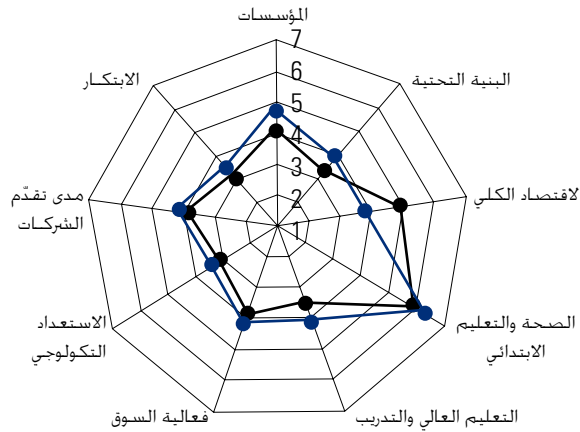
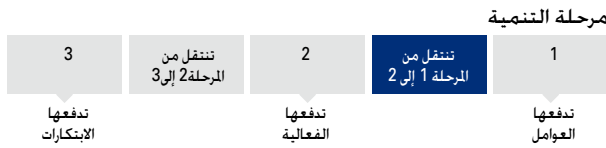
الدولة	الصفحة
الأردن	8
الإمارات العربية المتحدة	9
البحرين	10
تونس	11
الجزائر	12
سوريا	13
عمان	14
قطر	15
الكويت	16
ليبيا	17
مصر	18
المغرب	19
موريتانيا	20

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	5.8
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	14
حصة من الإجمالي العالي (نسبة مئوية).....	0.05
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	5,197
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	-20.7
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	86

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. صندوق النقد الدولي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



التطلعات الأساسية.....	15	54	4.7
الركيزة الأولى: المؤسسات.....	6	36	4.6
الركيزة الثانية: البنية التحتية.....	14	53	3.9
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي.....	34	106	3.8
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي.....	22	64	6.4

عوامل تعزيز الفعالية.....	20	61	3.9
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب.....	15	54	4.2
الركيزة السادسة: فعالية السوق.....	16	53	4.3
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي.....	27	69	3.3

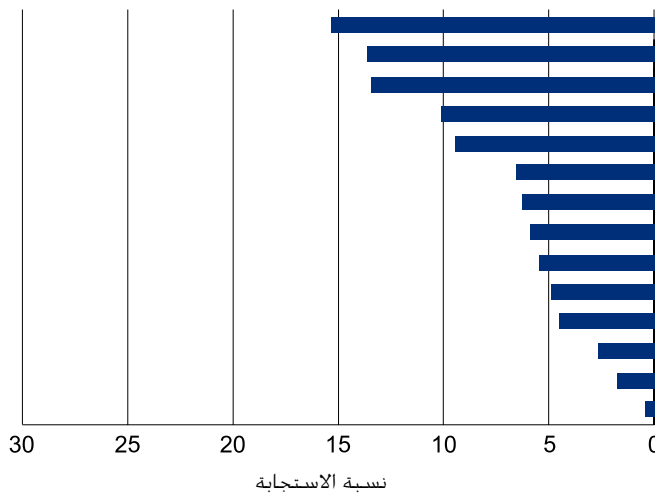
عوامل تعزيز الابتكار.....	18	61	3.6
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات.....	21	67	4.0
الركيزة التاسعة: الابتكار.....	17	64	3.3

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) 93

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

الأردن اقتصاديات تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



لوائح الضرائب.....	15.2
النفاذ إلى التمويل.....	13.8
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية.....	13.7
معدلات الضريبة.....	10.0
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم.....	9.5
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل.....	6.6
عدم استقرار السياسات.....	6.2
الفساد.....	6.0
التضخم.....	5.5
عدم توفر البنية التحتية اللائمة.....	4.9
لوائح عمالة مقيدة.....	4.4
عدم استقرار الحكومة.....	2.7
لوائح العملات الأجنبية.....	1.3
الجرائم والسرقة.....	0.3

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصرًا يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العوامد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

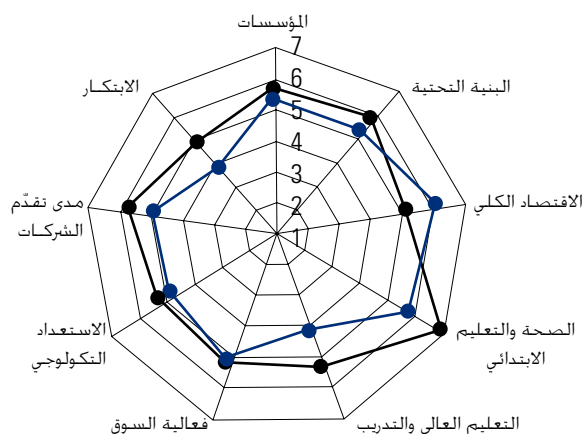
## الإمارات العربية المتحدة

## المؤشرات الأساسية

4.7.....	إجمالي عدد السكان (بالملايين). 2006
177.....	إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين). 2006
0.21.....	حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية)
27,610.....	إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد. 2006
21.....	رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي). 2006
49.....	المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً). 2004

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. صندوق النقد الدولي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



الرتبة	الرتبة ضمن
العلامة	المجموعة الثالثة للدول
(من أصل 128 دولة) (من 1 إلى 7)	(من أصل 40 دولة)
4.7.....32.....	29.....
مؤشر التنافسية العالمية 2007.....	
4.6.....32.....	2006-2005.....
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005.....	
(من أصل 117 اقتصاداً)	

5.4.....	28.....	26.....	الخطبات الأساسية
5.0.....	28.....	24.....	الركيزة الأولى: المؤسسات
5.0.....	25.....	24.....	الركيزة الثانية: البنية التحتية
5.9.....	5.....	3.....	الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي
5.7.....	102.....	40.....	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي

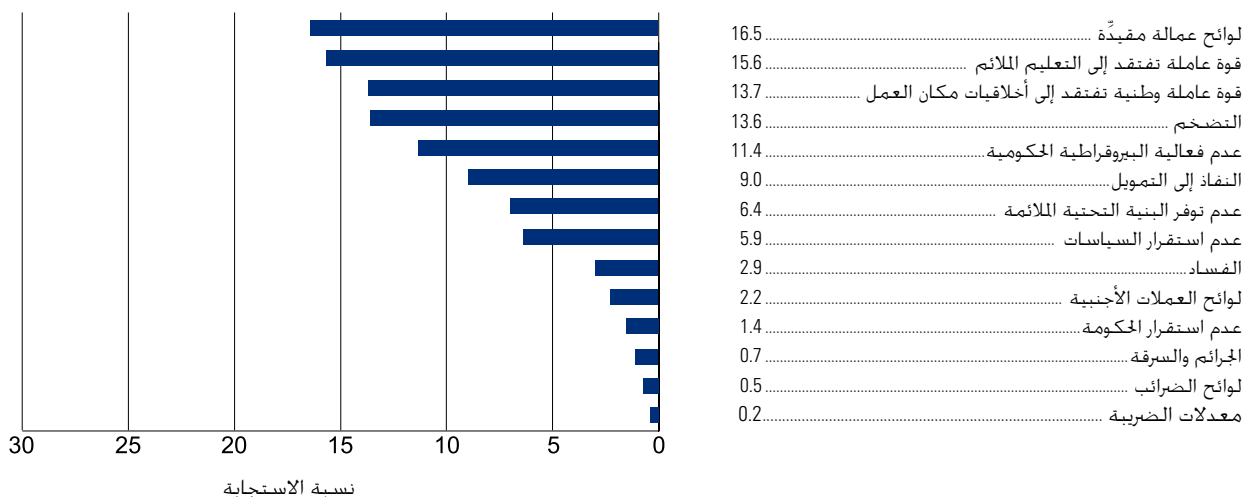
4.6.....	30.....	29.....	عوامل تعزيز الفعالية
4.1.....	59.....	37.....	الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب
5.0.....	23.....	21.....	الركيزة السادسة: فعالية السوق
4.5.....	27.....	26.....	الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي

4.1.....	40 .....	32 .....	عوامل تعزيز الابتكار
4.6.....	37 .....	31 .....	الركيزة الثامنة: مدى تقدّم الشركات
3.5.....	40 .....	31 .....	الركيزة التاسعة: الابتكار

101 مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً)

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



ملاحظة: يُطلب من الأشخاص الذين طالعهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

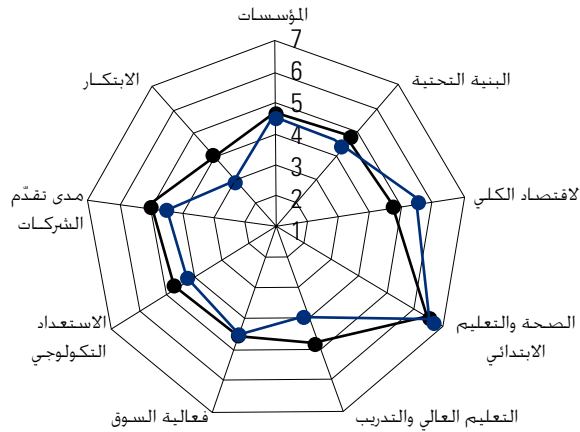
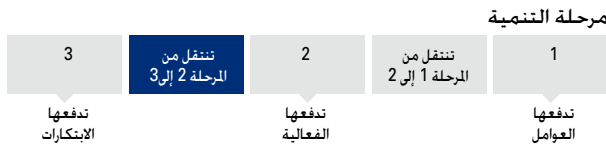
## البحرين

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)..... 2006	0.74
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)..... 2006	16
حصة من الإجمالي العالي (نسبة مئوية).....	0.03
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد 2006	22,706
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)..... 2006	20.6
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)..... 2004	39

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. صندوق النقد الدولي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الثالثة للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 71 دولة)	العلامة
39	50	4.3
39	50	4.2

مؤشر التنافسية العالمية 2007	39	50	4.3
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005	39	50	4.2
(من أصل 117 اقتصاداً)			

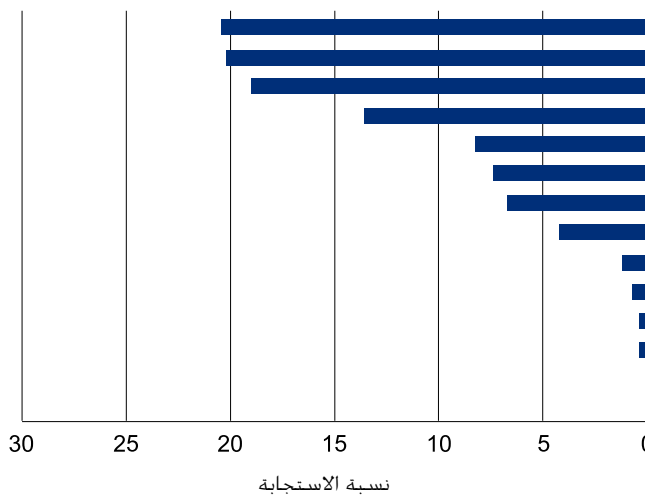
التطلعات الأساسية	32	36	5.2
الركيزة الأولى: المؤسسات	34	44	4.4
الركيزة الثانية: البنية التحتية	35	40	4.3
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	7	13	5.5
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	27	30	6.7

عوامل تعزيز الفعالية	39	49	4.1
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	39	65	4.0
الركيزة السادسة: فعالية السوق	31	40	4.5
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي	37	43	4.0

عوامل تعزيز الابتكار	40	78	3.5
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات	37	55	4.2
الركيزة التاسعة: الابتكار	40	104	2.7

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



لوائح عمالة مقيّدة	20.4
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	20.2
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم	19.0
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	13.5
عدم استقرار السياسات	7.9
عدم توفر البنية التحتية اللازمة	7.1
النفاذ إلى التمويل	6.5
الفساد	4.2
التضخم	0.6
الجرائم والسرقة	0.4
لوائح الضرائب	0.2
عدم استقرار الحكومة	0.2
معدلات الضريبة	0.0
لوائح العملات الأجنبية	0.0

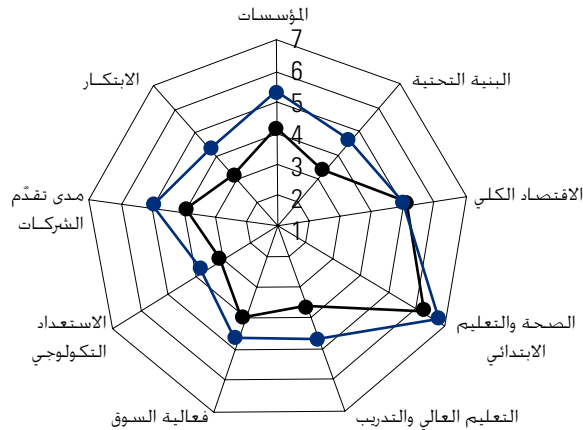
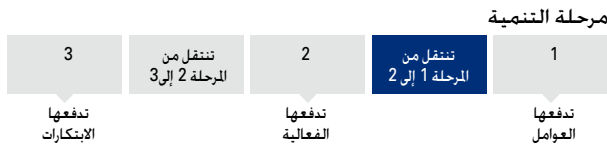
ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	10.2
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	30
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.14
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	8,809
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	-1.6
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	87

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الثانية للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 128 دولة)	المرتبة العالمية (من أصل 7)
3	29	4.7
37	4.5	2006-2005 تقرير التنافسية العالمية (من أصل 117 اقتصاداً)

5.3	33	4	المتطلبات الأساسية
5.1	26	4	الركيزة الأولى: المؤسّسات
4.4	37	3	الركيزة الثانية: البنية التحتية
4.9	39	14	الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي
6.7	33	5	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي

4.3	40	6	عوامل تعزيز الفعالية
4.7	36	5	الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب
4.6	36	7	الركيزة السادسة: فعالية السوق
3.7	47	9	الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي

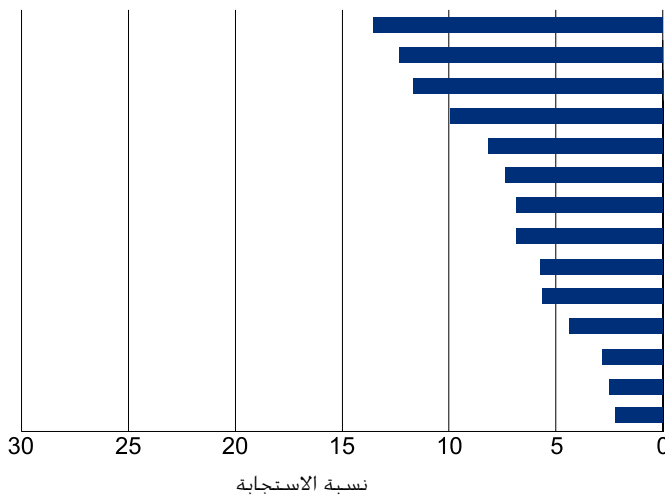
4.4	28	2	عوامل تعزيز الابتكار
4.8	31	3	الركيزة الثامنة: مدى تقدّم الشركات
4.0	27	2	الركيزة التاسعة: الابتكار

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) 90

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

● تونس  
● اقتصاديات تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكاليةً بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.



# الجزائر

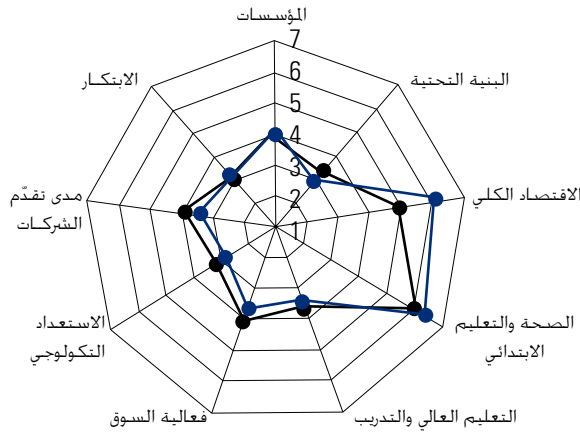
## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006	33.4
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006	124
حصة من الإجمالي العالي (نسبة مئوية)	0.39
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006	7,612
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006	24.8
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004	102

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية

مرحلة التنمية	1	2	3
تدفعها	تدفعها	تدفعها	تدفعها
العوامل	الفعالية	الفعالية	الابتكارات
تنتقل من	تنتقل من	تنتقل من	تنتقل من
المرحلة 1 إلى 2	المرحلة 2 إلى 3	المرحلة 3 إلى 4	المرحلة 4 إلى 5



المرتبة ضمن المجموعة الثانية للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 71 دولة)	العلامة
29	76	4.0
82	82	3.8

مؤشر التنافسية العالمية 2007	29	76	4.0
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005	82	82	3.8
(من أصل 117 اقتصاداً)			

التطلعات الأساسية	7	44	4.9
الركيزة الأولى: المؤسسات	21	65	3.9
الركيزة الثانية: البنية التحتية	30	80	2.9
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	2	2	6.2
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	12	46	6.6

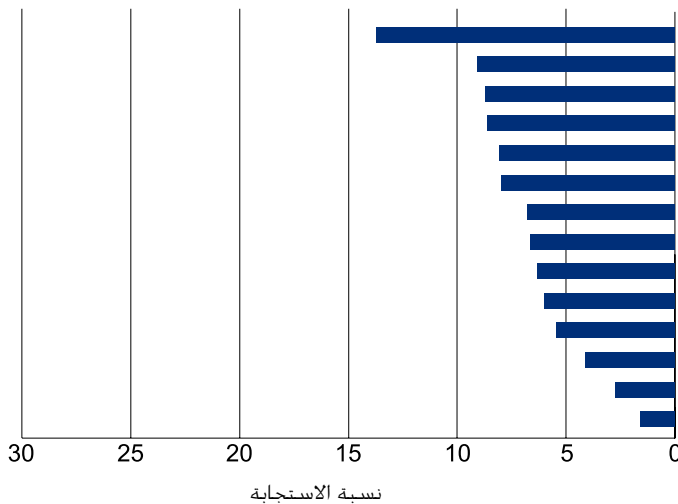
عوامل تعزيز الفعالية	34	92	3.3
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	33	86	3.5
الركيزة السادسة: فعالية السوق	33	97	3.7
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي	36	93	2.7

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً)

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

الجزائر اقتصاديات تنتقل من المرحلة الأولى إلى الثانية

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



النفاذ إلى التمويل	13.6
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	9.2
الفساد	8.7
معدلات الضريبة	8.5
لوائح الضرائب	7.9
عدم توفر البنية التحتية اللازمة	7.7
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم	6.7
لوائح العملات الأجنبية	6.7
عدم استقرار السياسات	6.3
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	6.1
التضخم	5.7
لوائح عمالة مقيّدة	5.4
عدم استقرار الحكومة	4.3
الجرائم والسرقة	3.1

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العوامد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	19.5
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	29
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.12
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	3,976
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	-1.8
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	107

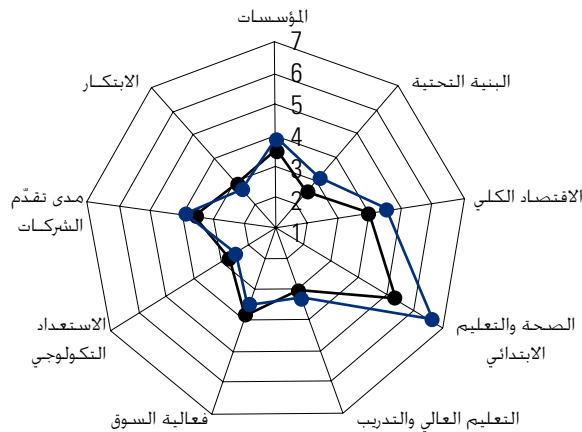
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الأولى للدول (من أصل 40 دولة)  
المرتبة الإجمالية (من أصل 128 دولة) (من 1 إلى 7)  
العلامة

مؤشر التنافسية العالمية 2007.....	12	84	3.8
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005.....	n/a	n/a	n/a
(من أصل 117 اقتصاداً)			



المتطلبات الأساسية.....	5	69	4.5
الركيزة الأولى: المؤسسات.....	12	73	3.8
الركيزة الثانية: البنية التحتية.....	10	78	3.1
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي.....	9	61	4.5
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي.....	2	45	6.6

عوامل تعزيز الفعالية.....	25	104	3.1
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب.....	19	96	3.2
الركيزة السادسة: فعالية السوق.....	37	114	3.5
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي.....	31	109	2.6

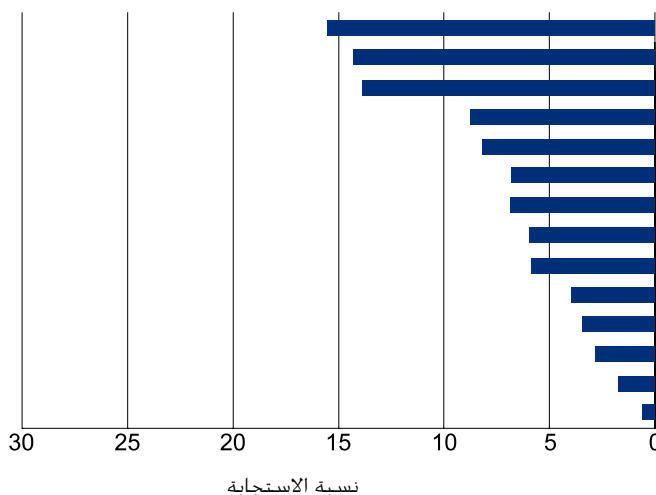
عوامل تعزيز الابتكار.....	17	84	3.3
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات.....	12	77	3.8
الركيزة التاسعة: الابتكار.....	25	99	2.7

مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) n/a

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

سوريا اقتصاديات تدفعها العوامل

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



عدم فعالية البيروقراطية الحكومية.....	15.3
النفاذ إلى التمويل.....	14.3
الفساد.....	13.7
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم.....	8.9
لوائح العملات الأجنبية.....	8.6
عدم توفر البنية التحتية اللازمة.....	7.2
لوائح عمالة مقيّدة.....	7.2
لوائح الضرائب.....	6.1
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل.....	6.0
معدلات الضريبة.....	4.0
عدم استقرار السياسات.....	3.3
النضخم.....	3.0
الجرائم والسرقة.....	1.8
عدم استقرار الحكومة.....	0.7

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

# عمان

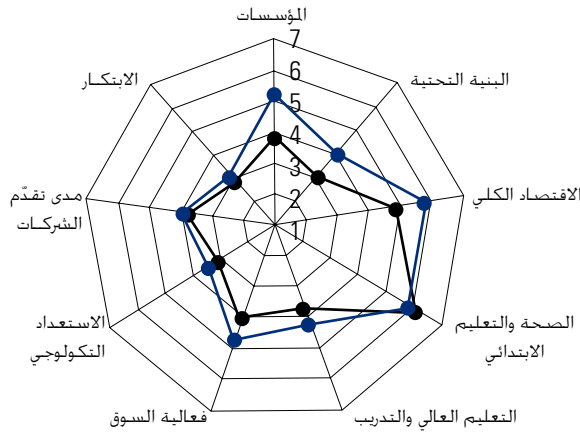
## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين).....2006	2.6
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين).....2006	38
حصة من إجمالي العالي (نسبة مئوية).....	0.07
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد.....2006	17,906
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي).....2006	19.4
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً).....2004	56

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان. صندوق النقد الدولي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية

مرحلة التنمية	1	2	3
تدفعها	تدفعها	تدفعها	تدفعها
العوامل	الفعالية	الفعالية	الابتكارات
تتقدم من	تتقدم من	تتقدم من	تتقدم من
المرحلة 1 إلى 2	المرحلة 2 إلى 3	المرحلة 3 إلى 4	المرحلة 4 إلى 5



المرتبة ضمن المجموعة الثانية للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 71 دولة)	العلامة
8	40	4.5
n/a	n/a	n/a

مؤشر التنافسية العالمية 2007	8
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005	n/a
(من أصل 117 اقتصاداً)	

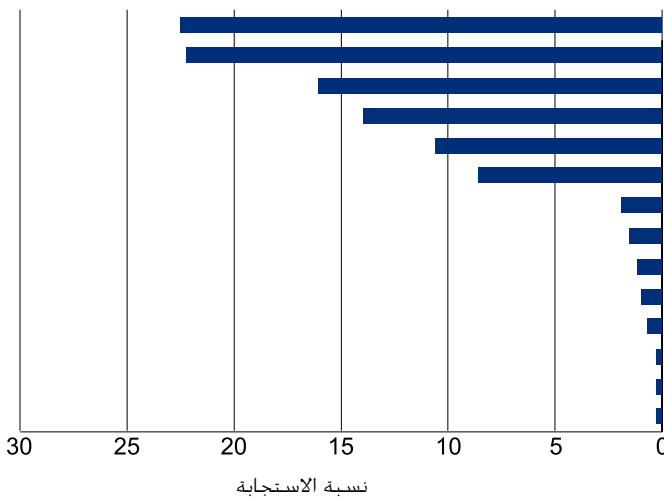
التطلعات الأساسية	3
الركيزة الأولى: المؤسسات	17
الركيزة الثانية: البنية التحتية	43
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	6
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	36

عوامل تعزيز الفعالية	10
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	16
الركيزة السادسة: فعالية السوق	4
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي	20

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً)

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تتنقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم	22.2
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	22.0
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	16.2
لوائح عمالة مقيّدة	14.1
عدم توفر البنية التحتية اللائمة	10.5
النفاذ إلى التمويل	8.6
لوائح الضرائب	1.7
معدلات الضريبة	1.4
الفساد	1.2
عدم استقرار السياسات	1.0
التضخم	0.7
لوائح العملات الأجنبية	0.2
عدم استقرار الحكومة	0.2
الجرائم والسرقة	0.2

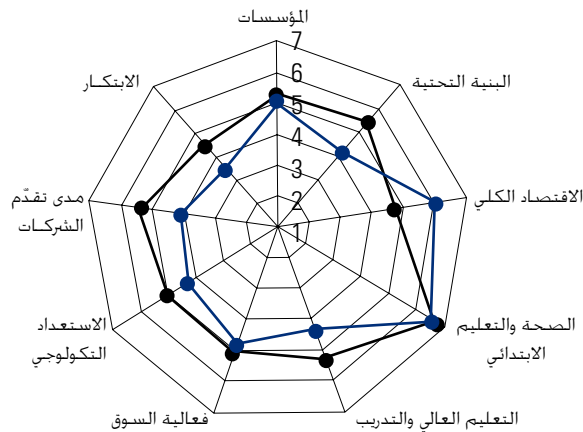
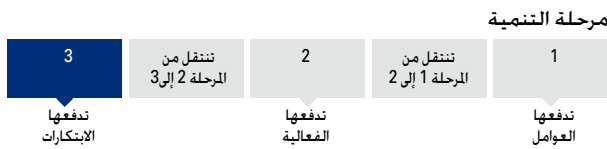
ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصرًا يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	0.84
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	45
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.04
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	32,596
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	49.1
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	46

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



مؤشر التنافسية العالمية 2007.....	32
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005.....	46
(من أصل 117 اقتصاداً)	

المتطلبات الأساسية.....	22
الركيزة الأولى: المؤسسات.....	22
الركيزة الثانية: البنية التحتية.....	41
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي.....	4
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي.....	37

عوامل تعزيز الفعالية.....	33
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب.....	46
الركيزة السادسة: فعالية السوق.....	30
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي.....	34

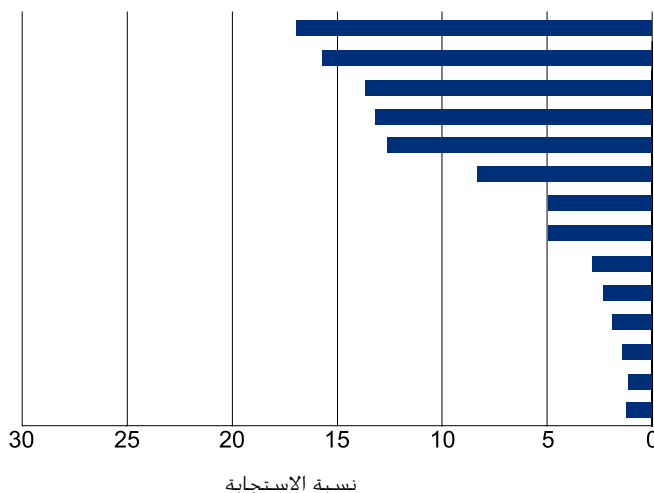
عوامل تعزيز الابتكار.....	38
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات.....	69
الركيزة التاسعة: الابتكار.....	41

مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) n/a

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

قطر اقتصاديات تدفعها الابتكارات

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



عدم توفر البنية التحتية اللائمة.....	16.8
النفذ إلى التمويل.....	15.4
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللائمة.....	13.8
لوائح عمالة مقيّدة.....	13.3
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية.....	12.7
النضخم.....	8.4
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل.....	4.9
عدم استقرار السياسات.....	4.9
لوائح العملات الأجنبية.....	2.8
الفساد.....	2.1
عدم استقرار الحكومة.....	1.8
الجرائم والسرقة.....	1.3
معدلات الضريبة.....	1.0
لوائح الضرائب.....	0.8

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

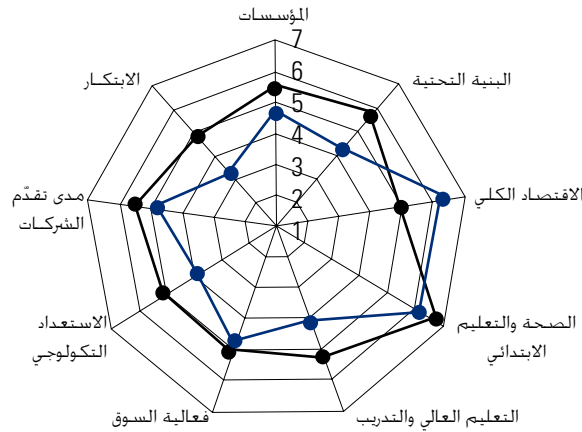
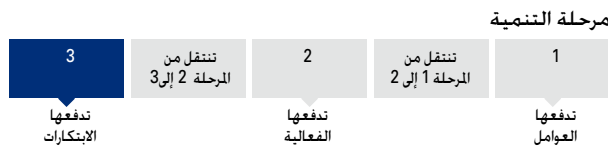
# الكويت

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	2.8
إجمالي الناتج المحلي (بالملايين)، 2006.....	93
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.08
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	16,593
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	52.5
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	33

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الثالثة للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من 1 إلى 7)	العلامة
36	45	4.4
49	42	4.2

مؤشر التنافسية العالمية 2007	36	45	4.4
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005 (من أصل 117 اقتصاداً)	49	42	4.2

المتطلبات الأساسية	30	34	5.3
الركيزة الأولى: المؤسسات	32	40	4.5
الركيزة الثانية: البنية التحتية	37	46	4.1
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	1	3	6.1
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	39	77	6.3

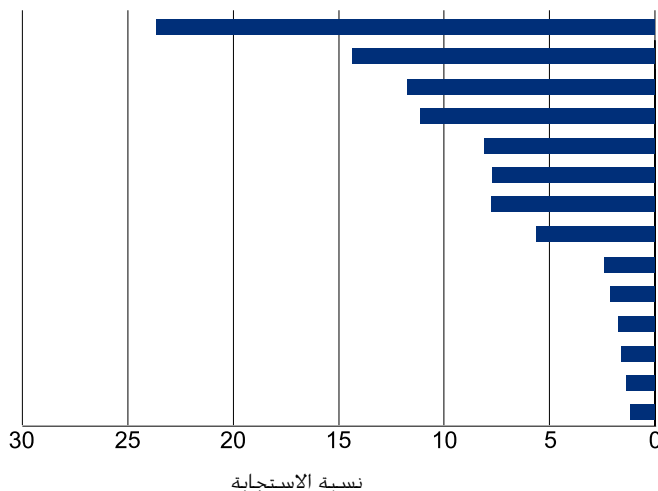
عوامل تعزيز الابتكار	34	46	3.9
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات	28	33	4.7
الركيزة التاسعة: الابتكار	39	82	3.0

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً)

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.



## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	23.4
لوائح عمالة مقيّدة	14.5
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللائق	11.8
الفساد	11.3
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	8.0
النفاذ إلى التمويل	7.6
عدم توفر البنية التحتية اللائقة	7.5
عدم استقرار السياسات	4.0
التضخم	2.4
لوائح العملات الأجنبية	2.1
لوائح الضرائب	1.8
الجرائم والسرققة	1.7
عدم استقرار الحكومة	1.5
معدلات الضريبة	1.2

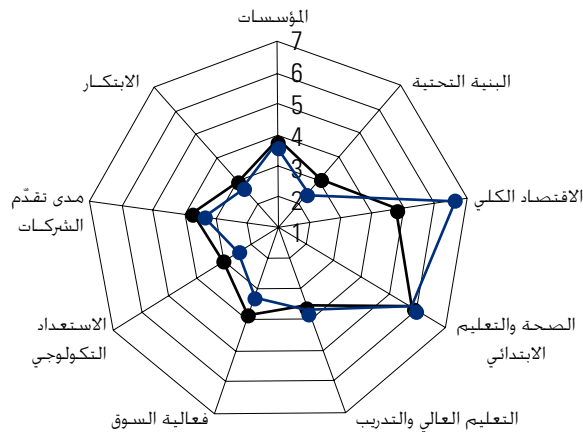
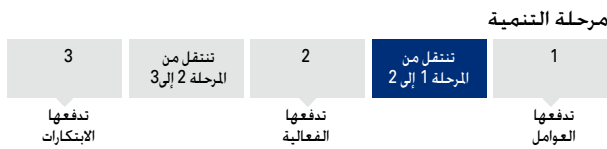
ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين). 2006.....	6.0
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين). 2006.....	49
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.11
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد. 2006.....	12,146
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي). 2006.....	47.9
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً). 2004.....	n/a

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الثانية للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 128 دولة)	العلامة (من 1 إلى 7)
26	73	4.0
n/a	n/a	n/a

مؤشر التنافسية العالمية 2007  
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005  
(من أصل 117 اقتصاداً)

المتطلبات الأساسية	8	45	4.9
الركيزة الأولى: المؤسسات	24	75	3.8
الركيزة الثانية: البنية التحتية	38	100	2.5
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	1	1	6.9
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	31	81	6.3

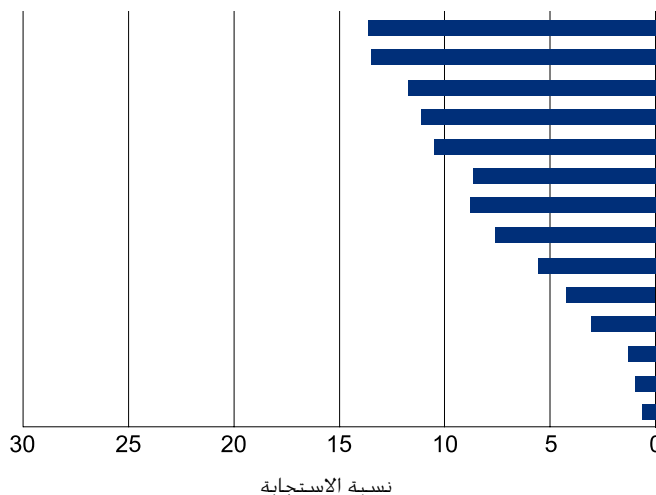
عوامل تعزيز الفعالية	37	95	3.2
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	28	73	3.9
الركيزة السادسة: فعالية السوق	39	121	3.4
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي	40	115	2.5

عوامل تعزيز الابتكار	34	97	3.2
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات	32	88	3.6
الركيزة التاسعة: الابتكار	35	98	2.8

مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) n/a

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



عدم توفر البنية التحتية الملائمة	13.5
النفذ إلى التمويل	13.4
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	12.0
الفساد	11.2
عدم استقرار السياسات	10.5
لوائح عمالة مقيّدة	8.8
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللائمة	8.8
لوائح العملات الأجنبية	7.7
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	5.4
معدلات الضريبة	4.2
لوائح الضرائب	2.7
عدم استقرار الحكومة	0.9
النضخم	0.6
الجرائم والسرقة	0.3

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكاليةً بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

# مصر

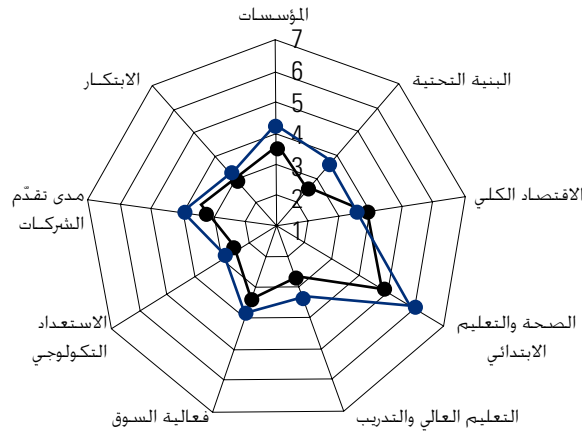
## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	75.4
إجمالي الناتج المحلي (بالملايين)، 2006.....	103
حصة من الإجمالي العالي (نسبة مئوية).....	0.50
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	4,535
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	2
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	111

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية

مرحلة التنمية	1	2	3
تدفعها	تدفعها	تدفعها	تدفعها
العوامل	الفعالية	الفعالية	الابتكارات
تتفعل من	تتفعل من	تتفعل من	تتفعل من
المرحلة 1 إلى 2	المرحلة 2 إلى 3	المرحلة 3 إلى 4	المرحلة 4 إلى 5



المرتبة ضمن المجموعة الأولى للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 7)	العلامة
4.....	65.....	4.1.....
4.....	52.....	4.1.....

4.6.....	64.....	4.....
4.2.....	50.....	2.....
3.7.....	56.....	1.....
3.7.....	111.....	35.....
6.5.....	51.....	3.....

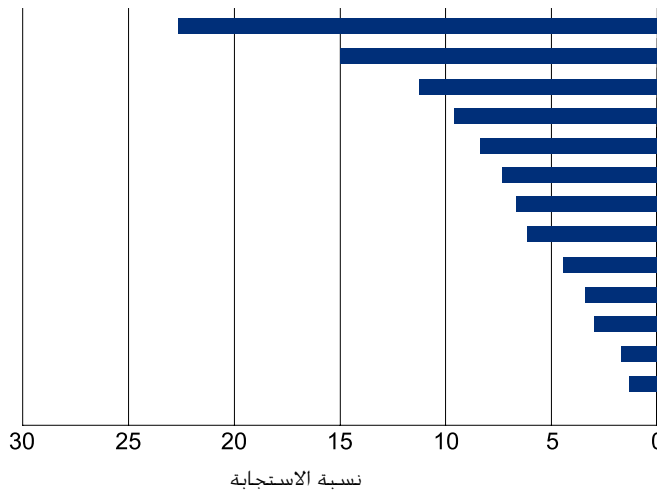
3.6.....	75.....	6.....
3.7.....	77.....	7.....
4.1.....	66.....	6.....
3.0.....	80.....	8.....

3.6.....	65.....	7.....
4.2.....	57.....	3.....
3.0.....	83.....	19.....

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) 109

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تتفعل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



22.5.....	النفاذ إلى التمويل
15.0.....	عدم فعالية البيروقراطية الحكومية
11.1.....	قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم
9.6.....	الفساد
8.2.....	عدم استقرار السياسات
7.3.....	لوائح الضرائب
6.5.....	عدم توفر البنية التحتية اللائمة
6.2.....	التضخم
4.6.....	قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل
3.4.....	معدلات الضريبة
2.7.....	لوائح عماله مقيّدة
1.5.....	لوائح العملات الأجنبية
1.4.....	عدم استقرار الحكومة
0.0.....	الجرائم والسرقة

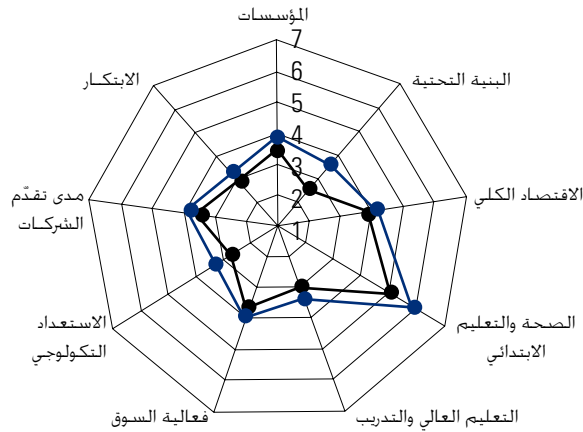
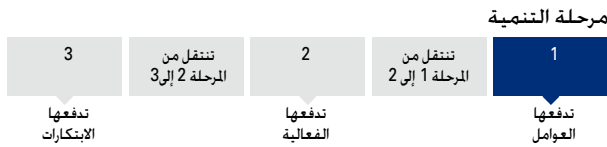
ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصرًا يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العوامد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.

## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	31.9
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	57
حصة من الإجمالي العالمي (نسبة مئوية).....	0.23
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	4,819
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	0.5
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	123

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية



المرتبة ضمن المجموعة الأولى للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من أصل 128 دولة)	المرتبة العالمية (من أصل 7)
7	72	4.0
76	76	3.8

مؤشر التنافسية العالمية 2007.....	7	72	4.0
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005.....	76	76	3.8
(من أصل 117 اقتصاداً)			

المتطلبات الأساسية.....	6	70	4.4
الركيزة الأولى: المؤسسات.....	9	68	3.9
الركيزة الثانية: البنية التحتية.....	4	61	3.6
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي.....	18	81	4.2
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي.....	17	89	6.1

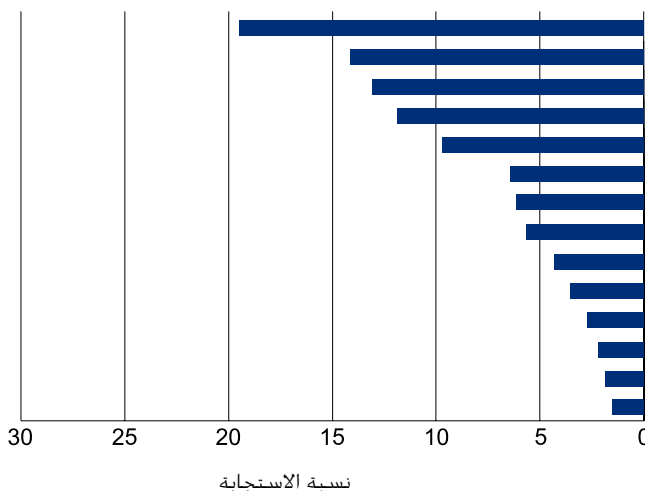
عوامل تعزيز الفعالية.....	7	77	3.6
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب.....	14	87	3.5
الركيزة السادسة: فعالية السوق.....	11	75	4.1
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي.....	3	70	3.3

عوامل تعزيز الابتكار.....	12	73	3.5
الركيزة الثامنة: مدى تقدم الشركات.....	14	80	3.8
الركيزة التاسعة: الابتكار.....	9	61	3.3

مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً) 107

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



النفاذ إلى التمويل.....	19.6
معدلات الضريبة.....	14.0
الفساد.....	13.0
لوائح الضرائب.....	11.8
عدم توفر البنية التحتية اللائمة.....	9.7
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللائمة.....	6.1
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية.....	5.7
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل.....	5.2
لوائح العملات الأجنبية.....	4.4
لوائح عمالة مقيّدة.....	3.5
النضخم.....	2.3
عدم استقرار السياسات.....	1.8
عدم استقرار الحكومة.....	1.5
الجرائم والسرقة.....	1.4

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.



# موريتانيا

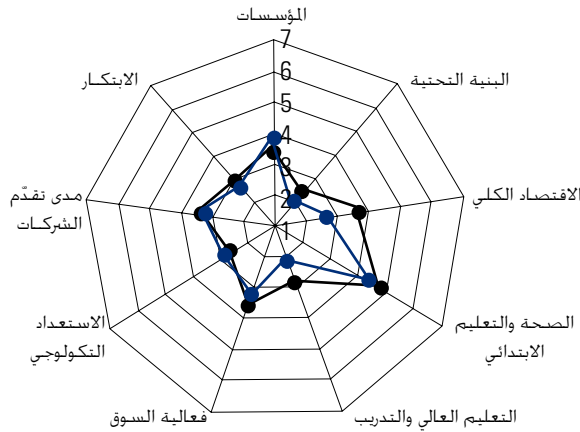
## المؤشرات الأساسية

إجمالي عدد السكان (بالملايين)، 2006.....	3.2
إجمالي الناتج المحلي (بالبلايين)، 2006.....	3
حصة من الإجمالي العالي (نسبة مئوية).....	0.01
إجمالي الناتج المحلي (القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للفرد، 2006.....	3,206
رصيد الحساب الحالي (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2006.....	-6.9
المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (من أصل 177 اقتصاداً)، 2004.....	153

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## مؤشر التنافسية العالمية

مرحلة التنمية	1	2	3
تدفعها	تدفعها	تدفعها	تدفعها
العوامل	الفعالية	المرحلة 2 إلى 3	الابتكارات



المرتبة ضمن المجموعة الأولى للدول (من أصل 40 دولة)	المرتبة الإجمالية (من 1 إلى 7)	العلامة
38	118	3.2
38	n/a	n/a

مؤشر التنافسية العالمية 2007	38	118	3.2
تقرير التنافسية العالمية 2006-2005	n/a	n/a	n/a
(من أصل 117 اقتصاداً)			

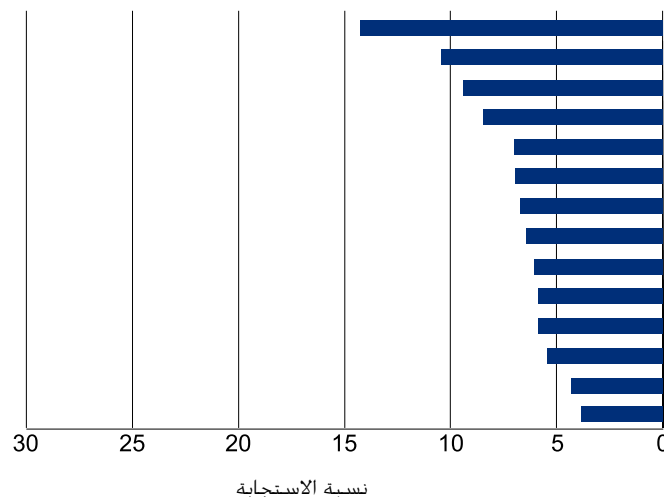
التطلعات الأساسية	37	117	3.4
الركيزة الأولى: المؤسسات	11	72	3.8
الركيزة الثانية: البنية التحتية	35	114	2.1
الركيزة الثالثة: الاقتصاد الكلي	43	123	2.8
الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي	30	108	4.9

عوامل تعزيز الفعالية	33	113	2.9
الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب	44	124	2.3
الركيزة السادسة: فعالية السوق	29	103	3.6
الركيزة السابعة: مستوى الاستعداد التكنولوجي	11	85	2.9

## مؤشر التفاوت بين الجنسين 2006 (من أصل 115 اقتصاداً)

تتضمن كل مجموعة الدول التي وصلت إلى مرحلة التنمية نفسها إضافة إلى تلك التي تنتقل نحوها.

## أهم الإشكالات التي تعترض الشركات



النفاذ إلى التمويل	14.3
عدم توفر البنية التحتية اللازمة	10.5
قوة عاملة تفتقد إلى التعليم اللازم	9.3
لوائح العملات الأجنبية	8.6
عدم فعالية البيروقراطية الحكومية	7.0
الفساد	6.9
عدم استقرار الحكومة	6.5
معدلات الضريبة	6.2
التضخم	6.1
عدم استقرار السياسات	5.7
لوائح الضرائب	5.6
قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل	5.2
لوائح عمالة مقيّدة	4.4
الجرائم والسرقة	3.6

ملاحظة: طُلب من الأشخاص الذين طالهم استطلاع الرأي اختيار خمسة عناصر من بين 14 عنصراً يعتبرونها الأكثر إشكالية بالنسبة إلى الأعمال في دولتهم / اقتصادهم وترتيبها بحيث يعتبر الرقم واحد الأكثر إشكالية. تظهر العواميد في الشكل الإجابات بحسب الترتيب الذي قدم لكل دولة.